

Distr.: General
30 August 2018
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والثلاثون

٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق القرار ٢١/١٦
لمجلس حقوق الإنسان*

تشاد

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-14288(A)



* 1 8 1 4 2 8 8 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	أولاً - عملية ومنهجية إعداد التقرير
٣	ثانياً - التقدم المحرز فيما يتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي والتعاون مع آليات الأمم المتحدة
٤	ألف - الاتفاقيات المصادق عليها (بدون توصية)
٤	باء - الاتفاقيات الموصى بالتصديق عليها
٤	جيم - التشريعات الوطنية المعتمدة
٦	دال - السياسات والاستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان
٧	هاء - المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
٨	واو - التعاون مع الهيئات المكلفة برصد الاتفاقيات والإجراءات الخاصة
٨	ثالثاً - التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان منذ الجولة السابقة للاستعراض الدوري الشامل
٨	ألف - المسائل المتداخلة بين القطاعات
١١	باء - الحقوق المدنية والسياسية
١٣	جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٥	دال - حقوق فئات معينة
١٦	رابعاً - حالة تنفيذ التوصيات المقدمة في عام ٢٠١٤
١٦	ألف - التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والتصديق
	باء - الإصلاحات المؤسسية والتشريعية (التوصيات ٣١-٥٣، و٦١، و٦٧، و٦٨، و٨١، و٨٦، و٩٣، و٩٤، و٩٧)
١٦	جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التوصيات ١٥٠-١٧٢)
١٧	دال - الحقوق المدنية والسياسية
١٩	هاء - حقوق الفئات الضعيفة (التوصيات ٤٥-٧١، و٩١-٩٢، و١٠٢-١٠٧، و١٠٩، و١١١، و١١٤-١٢٠، و١٧٤)
٢٠	
٢٢	خامساً - التحديات التي تتطلب دعم المجتمع الدولي
٢٢	سادساً - أهداف الحكومة
٢٢	سابعاً - انتظارات الحكومة من الشركاء
٢٣	ثامناً - الاستنتاج

مقدمة

- ١- تقدم جمهورية تشاد، في إطار الجولة ٣ من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها، تقريرها الوطني الثالث إلى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيف، سويسرا.
- ٢- ويتضمن هذا التقرير الوطني معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها حكومة تشاد منذ عام ٢٠١٤ في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها. ويهدف أيضاً إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز مع الإشارة إلى التحديات الرئيسية التي تظل قائمة. ويتناول التقرير بعد ذلك حالة تنفيذ التوصيات المقدمة من الدول الأطراف خلال جولة الاستعراض الأخيرة أمام مجلس حقوق الإنسان، والصعوبات و/أو القيود التي اعترضت تشاد عند تنفيذها وتقتضي دعم المجتمع الدولي، وأخيراً أهداف الحكومة التشادية وانتظاراتها.

أولاً- عملية ومنهجية إعداد التقرير

- ٣- سعت حكومة تشاد في إطار عقد جولة الاستعراض الثالثة إلى تقديم وثيقة توافقية تستند إلى عملية تشاور مع مختلف الجهات الفاعلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان.
- ٤- وفي هذا الصدد، تتألف اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمتابعة تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (اللجنة المشتركة بين الوزارات) من ممثلين للمؤسسات العمومية (الوزارات، والجمعية الوطنية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان)، وخبراء وممثلين لمنظمات المجتمع المدني.
- ٥- ومن أجل تزويد أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات بمعلومات إضافية عن آخر جولة استعراض لحالة تشاد أمام مجلس حقوق الإنسان، نُظِّمت لهم بُعيد عودة وفد تشاد من جنيف جلسة إحاطة بشأن التوصيات المقدمة. وقد تلاها تنظيم يوم مناقشة إعادة دراسة التوصيات المرفوضة في أيار/مايو ٢٠١٥، ثم يوم لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة ذاتها.
- ٦- وفي إطار عملية إعداد التقرير الوطني، طُلب على وجه الخصوص إلى منظمات المجتمع المدني المشاركة في حلقة العمل التي نُظِّمت يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لتقديم مساهماتها في شبكة إعداد خطة العمل الوطنية للاستعراض الدوري الشامل. وقد سمحت هذه المساهمة لممثلي الكيانات الحكومية بإعداد مشروع خطة العمل الرامي إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والذي أُقِرَّ خلال حلقة عمل نُظِّمت في شباط/فبراير ٢٠١٦.

ثانياً- التقدم المحرز فيما يتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي والتعاون مع آليات الأمم المتحدة

- ٧- صدّقت تشاد، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، على صكوك قانونية أخرى غير تلك التي كانت موضوع توصيات جولة الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤.

ألف - الاتفاقيات المصادق عليها (بدون توصية)

- ٨- يتعلق الأمر بأربعة صكوك قانونية مهمة، وهي:
- بروتوكول الميثاق الأفريقي المتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتتمثل مهمة هذه المحكمة الإقليمية في ضمان حماية حقوق الإنسان والحريات في أفريقيا. وقد أنشئت لتعزيز وظائف اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتكاملتها؛
 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي صك قانوني لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص؛
 - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب؛
 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

باء - الاتفاقيات الموصى بالتصديق عليها

- ٩- تجدر الإشارة إلى أنه يجري التصديق على أربع من الاتفاقيات الثمانية التي قدمت بشأنها توصية، ويتعلق الأمر بما يلي:
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون التصديق في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون التصديق في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨.
- ١٠- وسيعزز التصديق على هذه الصكوك القانونية النظام القائم لحماية الأشخاص الذين يعيشون في حالة ضعف أو أوضاعاً مأساوية.

جيم - التشريعات الوطنية المعتمدة

- ١١- منذ جولة الاستعراض الأخيرة في عام ٢٠١٤، أحرزت تشاد تقدماً كبيراً فيما يتعلق باعتماد النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الطابع التكاملي لهذه النصوص، فإنه يمكن تقسيمها إلى عدة محاور:
- أولاً، إصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمواءمتها مع "مبادئ باريس"، من خلال القانون رقم 026/PR/2017 المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والأمر رقم 024/PR/2018 المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه والمتعلق باختصاص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتنظيمها ووظائفها. وبفضل هذا القانون، باتت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع باستقلال حقيقي إزاء السلطة التنفيذية، واستقلالية مالية تضمن لها

المصادقية والفعالية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يعترف الدستور الحالي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كواحدة من مؤسسات الجمهورية الرئيسية. ومنذ إجراء هذه الإصلاحات، تسعى الحكومة إلى تشغيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال توقيع مرسوم يتضمن أحكام تعيين أعضائها ونشر مذكرة توجيهية لفائدة منظمات المجتمع المدني. ويمكننا الاستنتاج أنه بدأ فعلياً إنشاء اللجنة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان.

- ثانياً، اعتماد نصوص ترمي إلى إقامة العدالة الجنائية بصفة سليمة في تشاد ومن شأنها أن تساهم في تحسين ظروف المواطنين والمحتجزين. ويتعلق الأمر بقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية اللذين نُقِّحاً وفقاً لاتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة المصدق عليها من جانب تشاد. وتُجدر الإشارة إلى أن عقوبة الإعدام حُذفت من القانون الجنائي الجديد بالنسبة لجرائم القانون العام. كما أن الحكومة اعتمدت القانون رقم 019/PR/2017 المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ والمتعلق بنظام السجون لوعيتها بضرورة إضفاء طابع إنساني على الظروف في السجن؛

- ثالثاً، اعتمد عدد من النصوص التي تتناول جوانب محددة من حقوق الإنسان، وهي:

- الأمر 006/PR/2018 المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ والمتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص في جمهورية تشاد، وهو يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي صدقت عليها تشاد؛

- القانون رقم 029/PR/2015 المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمتعلق بحظر زواج الأطفال، وهو يعمل كأداة قانونية لمكافحة هذه الظاهرة بجميع ما لها من آثار جسدية ونفسية على حياة آلاف الفتيات التشاديات؛

- المرسوم رقم 142/PR/2014 المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤ الذي يحدد طرائق تطبيق القانون رقم 008/PR/2013 المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣ والمتعلق بالأحوال الشخصية في جمهورية تشاد، والذي أحدث تطوراً في الآلية القانونية الموجودة في مجال الأحوال الشخصية. وهكذا، يساهم المرسوم في إنفاذ قانون الأحوال الشخصية الذي يتيح ضمانات قانونية للأشخاص المولودين أو المقيمين في تشاد، سواء أكانوا تشاديين أو أجانب أو لاجئين.

- ويكفل المشرع التشادي الحماية للمستهلك من خلال القانون رقم 005/PR/2015 المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ والمتعلق بحماية حقوق المستهلكين. وباتت مسألة حماية المستهلك تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجميع بلدان العالم، ولا سيما البلدان النامية. وتُعمل هذه المسألة في آن واحد الحق في حماية الصحة وفي التأمين الاجتماعي، والحق في حماية المصالح الاقتصادية، والحق في جبر الضرر، والحق في المعلومات والتعليم؛

- وأعربت تشاد أيضاً عن قلقها إزاء مسائل الجريمة الإلكترونية وتأمين البيانات المعلوماتية وحماية البيانات الشخصية. ولهذا الغرض، اعتمدت الجمعية الوطنية في شباط/فبراير ٢٠١٤ ثلاثة نصوص تشريعية؛

- أولها، القانون رقم 009/PR/2014 المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ والمتعلق بالجرائم السيبرانية؛
- ثانيها، القانون رقم 007/PR/2014 المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ والمتعلق بحماية البيانات الشخصية؛
- ثالثها، القانون رقم 006/PR/2014 المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن الحاسوبي والشهادات الإلكترونية.

دال - السياسات والاستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان

١٢- تتضمن وثائق عديدة للسياسات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية السارية في تشاد أحكاماً تنص على ضرورة كفالة تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. وهذا ما يعكس رغبة الحكومة في جعل مسألة حقوق الإنسان تحدياً رئيسياً. وتأتي الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في مقدمة هذه الوثائق وتهدف إلى "تحفيز عملية التنمية في البلد الذي يسعى إلى أن يصبح بلداً ناشئاً في عام ٢٠٣٠". ويخصّص محوران استراتيجيان، اعتمدا في إطار هذه الخطة، لحقوق الإنسان. ويتعلق الأمر بالمحور ٢ الذي ينص على "زيادة تأثير المجتمع المدني في إجراءات إعداد وتنفيذ عملية تقييم السياسات العامة" والمحور ٤ الذي ينص على "تعزيز نظام الصحة ونظام التعليم وتحسين ظروف عيش السكان". وبالمثل، تجدر الإشارة إلى تعزيز وزارة الاقتصاد والتخطيط الإنمائي في آذار/مارس ٢٠١٨ بالتنسيقية الوطنية المعنية برصد أهداف التنمية المستدامة والمؤلفة من ممثلين لجميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية (الحكومة، والبرلمان، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وما إلى ذلك) من أجل رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي يكرس جزء كبير منها لقضايا حقوق الإنسان.

١٣- ومنذ جولة الاستعراض السابقة، اختارت تشاد اتباع سياسة إنمائية تركز بصفة خاصة على النهوض بالمرأة ومكافحة أعمال العنف والتمييز بجميع أشكاله ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في مؤسسات صنع القرار وعند تشكيل اللوائح الانتخابية. كما اتخذت إجراءات عديدة بهدف تمكين المرأة، بما فيها المرأة المشردة واللاجئة، ومكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، أعدت وثيقتان هما "السياسة الجنسانية الوطنية" التي اعتمدت في عام ٢٠١٦، و"الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني". وقد أفضت السياسة الجنسانية الوطنية إلى سن الأمر رقم 012/PR/2018 في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ الذي ينص على التكافؤ بين الجنسين في المناصب المسندة عن طريق الانتخاب أو التعيين في جمهورية تشاد.

١٤- وعزز القطاع الصحي أيضاً بالسياسات والاستراتيجيات. ويتعلق الأمر بالسياسة الصحية الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للتغطية الصحية الشاملة، والاستراتيجية الوطنية للصحة المجتمعية. وتهدف هذه الصكوك إلى السماح بالوصول إلى جميع خدمات الرعاية الصحية.

١٥- وتجدر الإشارة أيضاً إلى سياسات وزارة العدل، المكلفة بحقوق الإنسان، وبرامجها التي لا تشكل أدواتاً توجيهية فحسب، وإنما تسمح لتشاد أيضاً بأن تستفيد من الدعم المتعدد الأشكال الذي يقدمه الشركاء الفنيون والماليون، لا سيما لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها.

وهذا ما ينسحب على سياسة قطاع القضاء (٢٠١٨-٢٠٢٧) وبرنامج دعم القضاء في تشاد (برنامج الدعم الثاني) اللذين يهدفان إلى مساعدة حكومة تشاد على وضع نظام قضائي يكفل حق جميع التشاديين مع تعزيز الولايات القضائية وتحسين الحكم في تشاد. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت الحكومة مجموعة أنشطة تدريبية محددة بشأن حقوق الإنسان في برنامج تدريب الأفواج المستقبلية من القضاة وكتاب المحاكم بالمعهد الوطني للتدريب القضائي. وهذا ما سيمكّنهم من امتلاك المهارات الأساسية اللازمة في مجال حقوق الإنسان ومن مراعاة هذه الحقوق فيما يتخذونه من قرارات قضائية عند مزاولة مهامهم.

١٦- وفي إطار تطبيق الاستراتيجية المؤقتة لقضاء الأحداث، استُحدثت أيضاً مجموعات أنشطة تدريبية محددة بشأن حقوق الطفل وعلم نفس الأطفال لفائدة قضاة الأحداث والمدعين العامين وضباط الشرطة القضائية.

١٧- وأخيراً، بادرت الحكومة إلى وضع أدوات لجمع الإحصاءات ومن ثم نشر حوليات إحصائية للعدالة والصحة والتعليم. وباتت الحكومة تستخدم أكثر فأكثر الإحصاءات التي طالما اعتبرت نقطة الضعف في عملية تحليل السياسات العامة.

هاء- المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

وزارة العدل وحقوق الإنسان

١٨- حداً الحرص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالسلطات العليا في الجمهورية إلى أن تنشئ في عام ٢٠٠٥ جهازاً وزارياً مستقلاً معنياً بهذه المسألة. غير أنه، ومن أجل خلق تآزر بين الإجراءات الحكومية، أدمج هذا الجهاز في وزارة العدل لتنشأ، منذ عام ٢٠١٤، وزارة العدل وحقوق الإنسان. وداخل هذا الجهاز، عُهد بمهمة اتخاذ وتنسيق الإجراءات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى مديرية حقوق الإنسان. وبالتالي، يؤدي هذا الجهاز دوراً إعلامياً وتوجيهياً وثقافياً وتواصلياً بارزاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

القضاء العسكري

١٩- يندرج القضاء العسكري ضمن التطورات التي شهدتها الدستور في ٤ أيار/مايو ٢٠١٨. ووفقاً للفصل العاشر، تشمل اختصاصات هذا القضاء محاكمة جميع الجرائم التي يرتكبها العسكريون وكذا الجناح المرتكبة ضد أمن الدولة. وهكذا، سيساهم في ردع بعض العسكريين الميالين إلى ارتكاب أفعال تنتهك حقوق الإنسان.

المحكمة العليا

٢٠- ستواصل الدائرة الدستورية لدى المحكمة العليا البت من جهة في مدى دستورية القوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية، والفصل من جهة أخرى في المنازعات الانتخابية (الانتخابات الرئاسية والتشريعية)، وضمان مشروعية عمليات الاستفتاء وإعلان نتائجها.

٢١- وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يسر الحكومة أن تعلن أنه سيطلب من الدائرة الدستورية، في إطار دورها الجديد، استعراض جميع القوانين المتعلقة بالحرية العامة وحقوق الإنسان. وبذلك ستساهم إلى حد كبير في حماية حقوق الإنسان في تشاد.

الجهاز القضائي المكلف بقمع الجرائم الاقتصادية والمالية

٢٢- في إطار تحسين الحكم وتعزيز سيادة القانون، يجري، بتوصية من المنتدى الوطني الشامل، إنشاء جهاز قضائي مكلف بقمع الجرائم الاقتصادية والمالية وقمعها وبالمساهمة في تصحيح الأوضاع المالية العامة. وسيعزز هذا الجهاز عزم دولة تشاد في مكافحة الفساد والاختلاس وفقاً للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها تشاد في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨.

واو- التعاون مع الهيئات المكلفة برصد الاتفاقيات والإجراءات الخاصة

٢٣- كتفت تشاد، منذ جولة الاستعراض الأخيرة أمام مجلس حقوق الإنسان تعاونها مع الهيئات المكلفة بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وناهيك عن توجيه دعوات مفتوحة منذ عام ٢٠١٢، وجهت تشاد دعوات محددة إلى ثلاثة أفرقة عمل، وهي الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والفريق العامل المعني باستقلال القضاة والمحامين، والفريق العامل المعني بالتعليم.

٢٤- وفي أعقاب إصرار الحكومة زار الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة والفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير تشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، على التوالي.

٢٥- وعلاوة على الجهود المذكورة، استقبلت الحكومة رئيس المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي نظمت دورة تدريبية بشأن عمل هذه المحكمة، والسيدة فاتو بنسودة المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية.

٢٦- وأخيراً، أعدت الحكومة التقارير التالية وقدمتها إلى الهيئات المكلفة برصد معاهدات الأمم المتحدة. ويتعلق الأمر بالوثيقة الأساسية الموحدة والتقارير الثاني بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب والتقارير الدوري الرابع بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتقارير الدورية الموحدة بشأن اتفاقية حقوق الطفل (التقارير الدورية الثالث والرابع والخامس والسادس).

٢٧- وعلى الصعيد الإقليمي، قدمت حكومة تشاد التقرير المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، والتقارير المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ثالثاً- التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان منذ الجولة السابقة للاستعراض الدوري الشامل

ألف- المسائل المتداخلة بين القطاعات

المساواة وعدم التمييز ضد المرأة

٢٨- بصفة عامة، تشدد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا مختلف السياسات الإنمائية المعتمدة منذ عام ٢٠١٤ على إشراك النساء والرجال دون أي نوع من التمييز.

٢٩- وعلى وجه التحديد، قررت الحكومة، بموجب الأمر رقم 012 المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، إرساء التكافؤ بين الجنسين في الوظائف المسندة عن طريق التعيين أو الانتخاب. وتنص المادة ٢ من هذا القانون على أن يُخصَّص للنساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الوظائف المسندة عن طريق التعيين. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الحصة لبلوغ التكافؤ بين الجنسين. وفيما يتعلق بالوظائف المسندة عن طريق الانتخاب، تقتضي المادة ٣ أن تشكل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من أي قائمة مرشحين للانتخابات البرلمانية والمحلية.

٣٠- وفي ضوء التعيينات التي تلت صدور هذا الأمر، يمكن التأكيد أنه بدأ تنفيذه. ويمثل هذا الأمر أحد تجليات القرارات ٢ و ٨ و ٩ و ١١ الصادرة عن المنتدى الوطني الشامل المعقود في آذار/مارس ٢٠١٨ حيث ناقش المشاركون باستفاضة المسائل المتصلة بالمساواة وعدم التمييز.

٣١- وبالإضافة إلى النصوص القانونية الرامية إلى إرساء المساواة وعدم التمييز، اعتمدت الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، خارطة طريق بشأن حظر زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما ستناقش النداءات التي توجهها وزارة المرأة باستمرار إلى الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة.

٣٢- وترمي بعض المشاريع مثل مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل ومشروع صندوق الائتمانات الصغيرة الخاص بالنساء والشباب إلى السماح للمرأة بالحصول تدريجياً على استقلاليتها وتحقيق المساواة مع الرجل. وهكذا، تملك دار المرأة خطة عمل وتنظم عدة أنشطة بشأن مكافحة العنف الجنساني وتحقيق المساواة وعدم التمييز ضد المرأة.

٣٣- وأخيراً، تستفيد المرأة أيضاً من برامج مثل برنامج تنظيم المشاريع الذي يديره المكتب الوطني لدعم الشباب والرياضة، وبرنامج دعم النساء والخريجات العاطلات عن العمل الراغبات في استحداث أنشطة مدرة للدخل وبرنامج دعم إعادة الإدماج الاجتماعي اللذين أنشأتهما الوكالة الوطنية لتعزيز العمالة، وبرنامج مكنتة الزراعة عن طريق منح الجرارات الذي جريته الوكالة الوطنية للتنمية الريفية. وينبغي التأكيد أيضاً على النداءات التي تطلقها بعض المنظمات النسائية بقيادة رابطة المحاميات لتشاد من أجل تيسير حصول النساء على الأراضي. وأفضت هذه الدعوات إلى تمكين النساء من عدة هكتارات صالحة للزراعة في مناطق تشمل سلامات، وحجر لميس، ومنطقتي لوغون، وشاربي الأوسط، وماندول، وما إلى ذلك.

الرهانات البيئية

٣٤- تواجه تشاد ظاهرة تغير المناخ التي تتجلى أكثر فأكثر في انخفاض التساقطات المطرية، وانخفاض الإنتاج، والفيضانات، وإزالة الغابات، وانحسار بحيرة تشاد وغيرها من البحيرات، واجتفاف المجاري المائية، والإطماء، والتصحر السريع جداً، وفقدان الغطاء النباتي، واختفاء بعض الأحياء البرية والأسماك، والضغط على أراضي الرعي الذي يؤجج النزاعات بين الرعاة والمزارعين ويسفر عن النزوح من الريف.

٣٥- وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة قبل عام ٢٠١٤ لمعالجة هذه المشاكل القانون رقم 14/PR/98 الذي يحدد المبادئ العامة للبيئة، والقانون رقم 14/PR/2008 المتعلق بنظم الغابات والحياة البرية والموارد السمكية، والقانون رقم 016/PR/2015 المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه والمتعلق بإجراء

البحوث وتحسين البذور. وحظرت الحكومة أيضاً استخدام اللدائن غير القابلة للتحلل واستخدام الحطب وأنشأت لواء الشرطة المتنقلة المشتركة لحماية البيئة وتدعيم سعر غاز البوتان.

٣٦- وبالإضافة إلى ذلك، تدل مواظبة تشاد على المنتديات الإقليمية والدولية المكرسة للقضايا البيئية على اهتمامها بهذا الموضوع المهم. وفي الواقع، تشاد عضو في لجنة حوض بحيرة تشاد، وسلطة حوض النيجر، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، واللجنة الاقتصادية للمواشي واللحوم والموارد السمكية، ومشروع حماية حوض الكونغو، ومشروع تصريف المياه من نهر أوبانغي إلى بحيرة تشاد. وهي تملك أيضاً صندوقاً وطنياً لشؤون البيئة.

٣٧- وفي مجال حماية الأنواع النادرة، اتخذت حكومة تشاد خطوات لضمان الحماية الكاملة لخروف البحر في بحيرة ليري وأعدت نوعاً من أنواع بقر الوحش إلى محمية وادري ريمة ووادي هاشم والكركدن في حديقة زاكوما.

٣٨- وتجدر الإشارة إلى أن تشاد هي أول بلد أفريقي ينضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحريات الدولية لعام ١٩٩٢ تحت رعاية أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٣٩- يجتدل التزام تشاد بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١، مكانة بارزة سواء في ديباجات الدساتير المتعاقبة أو في ديباجة الدستور الحالي. والدليل على ذلك أن الفصل ١ من الباب الثاني من دستور ٤ أيار/ مايو ٢٠١٨ يتناول الحقوق والحريات الأساسية.

٤٠- وعلى الرغم من التزام تشاد بحماية حقوق الإنسان، فإنه تعرض في عام ٢٠١٥ لثلاث هجمات متعاقبة نفذتها جماعة "بوكو حرام" في النجمينا. وقد أسفرت هذه الهجمات عن مقتل ٣٨ شخصاً وإصابة ١٨١ آخرين. وفي مواجهة هذه الأعمال البشعة، التي تشكل انتهاكاً خطيراً وصارخاً لحقوق الإنسان، قامت تشاد، التي عملت بالفعل جنباً إلى جنب مع مالي للقضاء على "الجهاديين"، بتعزيز ترسانتها العسكرية لمواصلة هذه المعركة، سواء داخل حدودها أو في البلدان المجاورة.

٤١- وعلى الصعيد المحلي، اضطرت تشاد إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- اعتماد القانون رقم 034/PR/2015 المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ والمتعلق بقمع الأعمال الإرهابية؛
- إنشاء المجمع القضائي لمكافحة الإرهاب؛
- تعزيز الإجراءات الأمنية في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛
- إنشاء مركز لعبور وتوجيه الأطفال المرتبطين بالجماعة الإرهابية بوكو حرام في منطقة البحيرة؛

تدريب الجهات الفاعلة في نظام العدالة الجنائية والموظفين الإداريين للمستشارية على معالجة وإدارة القضايا المتعلقة بالإرهاب.

٤٢- وعلى الصعيد الدولي، أرسلت تشاد ٣٠٠٠ جندي إلى مالي في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٤٣- وقد اتخذت تشاد، إلى جانب التزاماتها العسكرية البحتة، إجراءات ترمي إلى تعزيز تعاونها القضائي من خلال:

- توقيع اتفاق التعاون القضائي الثلاثي بين تشاد والنيجر ومالي؛
 - إبرام اتفاقية الأمن والتنمية في الساحل، المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛
 - تقاسم المعلومات بين الدول المتضررة من الأعمال الإرهابية؛
 - الانضمام إلى منصة بلدان الساحل للتعاون القضائي الجنائي؛
 - التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.
- ٤٤- وتجدر الإشارة إلى أنه يجري، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الدعم الثاني، تنقيح قانون قمع الإرهاب الذي اعتمد في سياق تنفيذ هجمات إرهابية متكررة في العاصمة التشادية في عام ٢٠١٥، لمواءمته مع المعايير الدولية في مجال مكافحة الإرهاب. وهو ما يدل على التزام الحكومة بمكافحة الإرهاب في إطار احترام حقوق الإنسان، لا سيما عن طريق التخلي في هذه الحالة أيضاً عن عقوبة الإعدام.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

الانتخابات الرئاسية

٤٥- شرعت تشاد بعد عقد الجولة الأخيرة من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها، في تنظيم الانتخابات الرئاسية. وهذه العملية، التي انطلقت بناء على الاتفاق السياسي المبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ والذي أدى إلى إبرام اتفاق آخر في أيار/مايو ٢٠١٤، شملت جميع أصحاب المصلحة في الانتخابات الرئاسية، أي الأغلبية الرئاسية والمعارضة الديمقراطية على حد سواء. وهكذا، ومن أجل تحسين شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها وضمان مشاركة سكانية هائلة فيها، اعتمدت تشاد للمرة الأولى في العملية الانتخابية علم المقاييس الحيوية من مرحلة تسجيل الناخبين وحتى عملية التصويت. وفي هذا الصدد، اعتبرت الجهات المراقبة الدولية ومختلف الجهات الفاعلة المشاركة في العملية الانتخابية التي أجريت ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وأفضت إلى إعادة انتخاب الرئيس الحالي انتخابات شفافة وحرّة وذات مصداقية.

المنتدى الوطني الشامل

٤٦- يندرج عقد المنتدى الوطني الشامل في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨ في نجمينا في إطار توطيد الديمقراطية وتعزيز فعالية الدولة. وبالتالي، تتعلق الإصلاحات المقترحة من المشاركين البالغ عددهم ١٦٩ ١ مشاركاً والقادمين من داخل البلد وخارجه بستة مواضيع، وهي:

- شكل الدولة؛
- إعادة تنظيم مؤسسات الجمهورية الرئيسية؛
- نظام البرلمانين؛
- الإصلاح من أجل توطيد السلام والوحدة الوطنية والاستقرار وسيادة القانون والحكم الرشيد؛
- إصلاح القضاء؛
- النهوض بالمرأة والشباب.

٤٧- وتشمل نتائج المنتدى ٧٤ قراراً و٥ توصيات، بما فيها تلك المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهكذا، تعلقت ٣ قرارات بالإصلاح الرامي إلى توطيد السلام والوحدة الوطنية والاستقرار وسيادة القانون والحكم الرشيد، وبدسترة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها مؤسسة إدارية مستقلة، و٨ قرارات بالنهوض بالمرأة، و٩ قرارات بالنهوض بالشباب، وقراران اثنان بالأشخاص ذوي الإعاقة.

الحوار السياسي

٤٨- أعادت الأحزاب السياسية التابعة للأغلبية والمعارضة تعريف الإطار الوطني للحوار السياسي الذي يعرف باتخاذ القرارات السياسية التوافقية. وبات دستور تشاد يتضمن أحكاماً بشأن مركز المعارضة. وبغية تحسين الحوار السياسي أيضاً، أُعلن عفو عام عن جميع المعارضين السياسيين الموجودين في المنفى بموجب الأمر رقم 19/PR/2018 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨.

حرية التنقل

٤٩- عملاً بأحد قرارات المنتدى الوطني الشامل، أزالته الحكومة الحواجز العشوائية الموجودة بداخل البلد من أجل تيسير حرية تنقل الأشخاص والبضائع.

حرية الصحافة

٥٠- اتخذت الحكومة عدداً من التدابير للمساعدة في أعمال حرية الصحافة في تشاد. وتُكفل هذه الحرية في المادة ٢٨ من دستور الجمهورية الرابعة وتخضع للشروط المنصوص عليها في القانون رقم 17/PR/2010 المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ والمتعلق بنظام الصحافة في تشاد. ثم إن سياسة تحرير الصحافة سمحت بظهور وسائل إعلام مطبوعة أو سمعية بصرية على حد سواء في القطاعين العام والخاص. وأخيراً، أُسس جهاز تنظيم يدعى السلطة العليا لوسائل الإعلام والمجال السمعي البصري مكان المجلس الأعلى للاتصال، مع إعادة تركيز المهام بهدف تعزيز حرية الصحافة.

الحق في الإضراب

٥١- الحق في الإضراب هو أحد الحقوق الأساسية للمواطنين. ويُعترف بهذا الحق في المادة ٣٠ من الدستور الحالي وتخضع ممارسته للقانون 032/PR/2016 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ والمتعلق بتنظيم الحق في الإضراب في الخدمات العامة ولقانون العمل المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. ولا يتردد الموظفون وعمال القطاع الخاص في إعمال هذا الحق للمطالبة بتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم.

حرية التظاهر

٥٢- تقر المادة ٢٨ من الدستور الحالي بالحق في التظاهر. وهكذا يتمتع كل مواطن بحرية التظاهر أو تنظيم أنشطة في إطار احترام حريات الآخرين وحقوقهم، والتقيد بالحاجة الملحة إلى حماية الوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة. وبالنظر إلى هشاشة نسيجنا الاجتماعي الذي يظل عرضة للتهديد الإرهابي، يصعب السماح بتنظيم مسيرات احتجاجية وذلك لتفادي أن تندس فيها عناصر مارقة تحاول التخريب.

الخفض الجماعي لعقوبات المحتجزين

٥٣- يلجأ رئيس الجمهورية باستمرار في إطار إعلان عفو رئاسي إلى خفض الجماعي لعقوبات المحتجزين. وتقدر الإشارة إلى أن هذا العفو لا يؤثر في العقوبات المالية ومصالح المدعين بالحق المدني. ولا تهدف ممارسة العفو الرئاسي التي تنطوي على بعد إنساني غير قابل للإنكار، إلى التخفيف من اكتظاظ مراكز الاعتقال فحسب، وإنما أيضاً إلى منح فرصة ثانية للسجناء ذوي السلوك الحسن. وعلى سبيل المثال، شمل تدبير العفو هذا ٥٩٠ محتجزاً بمركز الاعتقال بأمسينيني (انجمينا) في عام ٢٠١٨.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مكافحة الفقر

٥٤- تصف تشاد ضمن أفقر بلدان العالم. وفي حين يظل نموها السكاني (٣,٦ في المائة سنوياً) يشكل تحدياً كبيراً، تفاقمت عوامل ضعف النساء والأطفال بسبب عدم استقرار الأوضاع الإقليمية وبسبب وجود عوامل عالمية غير مواتية (تغير المناخ، والأزمة الاقتصادية العالمية، والقيود الاجتماعية الثقافية)

٥٥- وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، تحتل تشاد حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الرتبة ١٨٦ من أصل ١٨٧ بلداً. ويبلغ متوسط العمر المتوقع في البلد ٥٠ عاماً. ويستمر هذا الفقر نتيجة عوامل هيكلية وظرفية. فبعد أن اعتمد اقتصاد تشاد لفترة طويلة على الزراعة وتربية المواشي، شهد تحسناً بسبب استغلال النفط في عام ٢٠٠٣ قبل أن يتدهور ابتداء من عام ٢٠١٥ مع هبوط أسعار النفط في السوق الدولية.

٥٦- وعلى الرغم من الجهود المبذولة، مازالت الحكومة التي يجب أن تتحمل نفقات كبيرة متصلة بمكافحة الإرهاب وعمل أجهزتها تواجه تحديات جسام فيما يتعلق بالميزانية. ورداً على ذلك، اتخذت الحكومة تدابير لمكافحة الفقر، وهي تتمثل في اعتماد خطة إنمائية وطنية

للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وقد نُظِمَ منتدى في باريس لجمع الأموال من شركاء تقنيين وماليين لتنفيذ هذه الخطة التي تعد أداة فعالة للتخطيط الإنمائي. وأفضى هذا المنتدى إلى تعهدات تمويلية بلغت قيمتها ٢٤ مليار دولار.

تعزيز الحق في التعليم

٥٧- يعتبر قطاع التعليم جزءاً لا يتجزأ من أولويات الحكومة. وقد ضاعفت تشاد، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين، مبادرات تدريب الموظفين وإعادة تدريبهم وتعزيز قدراتهم. فعلى سبيل المثال، تلقى ٣٨ ٩٠٥ معلماً بالمدارس الابتدائية، منهم ٨١,٧ في المائة من الرجال و١٨,٣ في المائة من النساء، تدريباً في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، وعُيِّنَ ٣٠٧ معلماً في مختلف مخيمات اللاجئين، وأُصلِحَ ١٤٠٩ فصلاً دراسياً وُيِّنَ ٧٥١٣ آخر لفائدة المدارس الابتدائية. وبالإضافة إلى ذلك، أعدّ المركز الوطني للمناهج ١٢٦ ٢٤٩ ٥ مقررًا مدرسيًا ووزعه بالمجان في المدارس الابتدائية، واعتمد النهج الجنساني في النظام التعليمي على النحو التالي:

- دعم الوالدين المعوزين لتحمل النفقات المدرسية لبناتهم؛
- تشجيع الفتيات على الاهتمام بالمواد العلمية، وتخفيف الأعباء المنزلية للأمهات الأطفال؛
- وضع برنامج التوجيه؛
- تنظيم حملات إعلامية.

٥٨- ومن خلال التعبئة الاجتماعية وجهود التوعية المجتمعية، دربت تشاد أيضاً العديد من الأطفال اللاجئين في مختلف المخيمات الموجودة في جميع أنحاء البلد من خلال برنامجها الوطني. وبالمثل، يستفيد العديد من الأطفال الرحل والجزيريين الذين يعتبرون ضعفاء من تعليم محدد وفقاً وضعهم.

تعزيز الحق في الصحة

٥٩- إلى جانب قطاع التعليم، تهتم حكومة تشاد اهتماماً متواصلاً بقطاع الصحة. فقد وضعت "سياسة وطنية للصحة" ويتأسس رئيس الدولة اجتماعاً شهرياً بشأن حالة الصحة العامة في تشاد يضم جميع الجهات الفاعلة في قطاع الصحة في تشاد، سواء منها الوطنية أو الدولية. ومنذ عام ٢٠١٤، تواصلت الحكومة اتخاذ خطوات لتعزيز مرافق الرعاية الصحية وقدرات العمال الصحيين. وفي الممارسة، أقرت الحكومة مجانية بعض أشكال العلاج المقدم إلى الأم والطفل. وينطبق الإجراء نفسه على العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي والعقاقير المضادة للسُّل وعلاج غسيل الكلي والناموسيات المشبّعة بمبيد الحشرات لمكافحة وباء الملاريا الذي يمثل أول أسباب الوفاة في تشاد. والدراسات جارية لفرض تغطية صحية شاملة.

٦٠- وسمحت التدابير التي اتخذتها الحكومة التشادية بتحسين صحة السكان التشاديين تحسناً ملحوظاً. ووفقاً لنتائج المسح الديمغرافي والصحي والمؤشرات المتعددة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، انخفض معدل وفيات الأمومة من ١٠٩٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٦٠ حالة وفاة اليوم، وانخفض معدل وفيات الرضع من ١٠٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود

حي إلى ٧٢ حالة وفاة، ومعدّل وفيات الرضع والأطفال من ١٩١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي إلى ١٣٣ حالة وفاة. وبالمثل، لم تسجّل منذ عام ٢٠١٢ إصابات ببعض الأوبئة الرئيسية مثل التهاب السحايا والكوليرا.

٦١- وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة، تظل حكومة تشاد يقظة وتواصل التفكير في سبل تحسين كفاءة ومرونة النظام الصحي الوطني.

تعزيز الحق في الثقافة

٦٢- فيما يتعلق بتعزيز الحق في الثقافة، اتخذت حكومة تشاد عدة إجراءات ملموسة منذ عام ٢٠١٤، ومنها على سبيل المثال اللقاءات الثقافية التي نظمت في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ومهرجان "الثقافة الصحراوية" الذي استقطب وفوداً من البلدان الأوروبية والصحراوية على حد سواء وحقق نجاحاً باهراً. وعلاوة على ذلك، تمكنت تشاد من تسجيل عدد من المواقع من بينها هضبة إينيدي ومثلث آرشي وبحيرة أونيانغا في قائمة تراث الإنسانية. ويجري تسجيل بحيرة حوض تشاد وحديقة زاكوما في تلك القائمة.

٦٣- وفيما يتعلق بالفنانين، الحكومة بصدد تعدادهم وتعداد أعمالهم بغرض ترويج الثقافة التشادية عبر العالم.

٦٤- وأخيراً، وفيما يتعلق بالمرافق، أصلحت الحكومة مراكز القراءة والتنشيط الثقافي وجهازها بالمعدات اللازمة في جميع أنحاء البلد.

دال- حقوق فئات معينة

حقوق المرأة

٦٥- تبذل الحكومة جهوداً جبارة فيما يتعلق بتعزيز واحترام حقوق المرأة. وفي الواقع، خصّصت مكانة بارزة لحقوق المرأة في قرارات المنتدى الوطني الشامل المعقود في آذار/مارس ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، ينص قانون العقوبات الحالي، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١٧، على قمع أعمال العنف التي تستهدف المرأة. وتصدر الإشارة أيضاً إلى الأمر رقم 006/PR/2018 الذي صدر في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص ويتضمن أحكاماً مهمة لصالح المرأة.

٦٦- وأخيراً، اعتمدت حكومة تشاد الأمر رقم 012/PR/2018 المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، وهو ينص على التكافؤ بين الجنسين في المناصب المسندة عن طريق الانتخاب أو التعيين في جمهورية تشاد.

حقوق الطفل

٦٧- من الأنشطة المتنوعة التي اضطلعت بها حكومة تشاد منذ عام ٢٠١٤ لزيادة تعزيز وحماية حقوق الطفل، تصدر الإشارة إلى الأمر رقم 06/PR/2018 المؤرخ ١٥ آذار/مارس والمتعلق بحظر زواج الأطفال، والاستراتيجية المؤقتة لقضاء الأحداث، وخطة العمل المتعلقة بسحب الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. وبفضل تواصل تنفيذ خطة العمل هذه، تمكن الجيش الوطني التشادي من استرجاع العديد من الأطفال المرتبطين بجماعة "بوكو حرام" في منطقة بحيرة تشاد.

رابعاً - حالة تنفيذ التوصيات المقدمة في عام ٢٠١٤

ألف - التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والتصديق

١ - التصديق على الاتفاقيات (التوصيات ١ - ٣٠، والتوصية ٨٩)

٦٨ - وفقاً لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤، مضت تشاد في جهودها المتعلقة بالتصديق. وأطلقت الحكومة عملية التصديق على أربع اتفاقيات.

٢ - إدماج أحكام نظام روما في التشريعات الوطنية (التوصية ١٩)

٦٩ - قامت تشاد، من أجل مواءمة تشريعاتها الوطنية مع نظام روما الأساسي، بتضمين قانون العقوبات المحلي الجديد المواد ٢٨٥ وما يليها التي تتناول الجرائم المندرجة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وكذا الجزاءات ذات الصلة. ويُنص على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات من خلال الفصل الرابع من الباب الرابع من المجلد الرابع (المواد من ٥٧٠ إلى ٥٨٩). ويُساءل القادة العسكريون عن الجرائم التي يرتكبها الجنود التابعون لهم وباتت المحاكم الوطنية محولة النظر في الجرائم الأربع التي حددتها المحكمة الجنائية الدولية.

باء - الإصلاحات المؤسسية والتشريعية (التوصيات ٣١-٥٣، و٦١، و٦٧، و٦٨، و٨١، و٨٦، و٩٣، و٩٤، و٩٧)

١ - اعتماد التشريع الرامي إلى حماية النساء والأطفال (التوصيات ٢١، و٣٢، و٣٣، و٦١)

٧٠ - تندرج التوصيات المتعلقة بسن تشريع محلي لفائدة المرأة والطفل ضمن أولويات الحكومة، على الرغم من استمرار القيود الاجتماعية الثقافية. ومن أجل امتثال هذه التوصيات، نُظمت سلسلة من الأنشطة تمثلت في إعادة قراءة مشروع قانون الأحوال الشخصية والأسرة ومشروع قانون الطفل وفي التشاور مع مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية بشأهما وتوعيتها بهما. وفي انتظار اعتماد هذين المشروعين، اتبعت الحكومة نصوصاً محددة لحماية هذه الفئات. ويتعلق الأمر بما يلي:

الأمر رقم 006/PR/2018 المؤرخ آذار/مارس ٢٠١٨ والمتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص في الجمهورية؛

القانون رقم 029/PR/2015 المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والرامي إلى التصديق على الأمر رقم 006/PR/2015 المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٥ والمتعلق بحظر زواج الأطفال في تشاد؛

القانون رقم 001/PR/2017 المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٧ والمتعلق بقانون العقوبات، الذي تنص بعض أحكامه على قمع العنف ضد النساء والأطفال.

٢- إصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (التوصيات ٤٠-٥٣)

٧١- في أعقاب الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، شرعت حكومة تشاد في مواءمة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع مبادئ باريس. وقد تجسّد ذلك من خلال اعتماد القانون رقم 026/PR/2017 المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويضمن هذا القانون استقلال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليتها المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ارتقى الدستور الجديد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى مصاف مؤسسات الجمهورية الرئيسية وهكذا وُقِّع أمر جديد لمواءمة القانون رقم 026 المشار إليه أعلاه مع الدستور.

٣- إلغاء عقوبة الإعدام وحظر التعذيب (التوصيات ٩٣، ٩٤، و٩٧)

٧٢- نصّ قانون العقوبات الجديد لعام ٢٠١٧ على إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم القانون العام. ومع ذلك، تظل تنفذ العقوبة بالإعدام، في حالة الجرائم ذات الصلة بالإرهاب فقط، بموجب القانون رقم 034/PR/2015 المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥. وتؤيد الحكومة إلغاء عقوبة الإعدام بالكامل من هذا القانون الذي يجري حالياً مراجعته.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التوصيات ١٥٠-١٧٢)

١- مكافحة الفقر وتحسين ظروف عيش السكان (التوصيات ١٥٠-١٥٦، و١٥٧)

٧٣- تخطى الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة التشادية لمكافحة الفقر في تشاد بدعم الشركاء التقنيين والماليين. وتشكل الخطة الإنمائية الوطنية إطاراً مرجعياً لهذه الإجراءات، وهي تنفذ بدعم من "متمدى الممولين". وتساهم المؤسسات العامة كل في نطاق مجالات اختصاصه في الحد من الفقر. وهذا ما يفعله المكتب الوطني للتهوض بالعمالة الذي يدرّب الشباب على تنظيم المشاريع. كما أن الوكالة الوطنية للمساعدة الإنمائية الريفية اتخذت عدة مبادرات ترمي إلى تحسين الإدارة الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة صندوقاً للاتمان البالغ الصغر لفائدة النساء والشباب. وفي إطار الشراكات التقنية والمالية، نلاحظ وجوداً فعالاً على أرض الواقع للمؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر، مثل الاتحاد الأوروبي من خلال عدة برامج يمولها صندوق التنمية الأوروبي، ووكالات منظومة الأمم المتحدة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفرنسا، عن طريق رابطة المرأة والتنمية، وكذا وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومنظمة سويس آيد والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ومشروع "سويد" الرامي إلى تمكين المرأة التشادية.

٢- ضمان المساواة بين الجميع في الحصول على تعليم جيد (التوصيات ١٥٨-١٦٤،

و١٦٥، و١٦٦، و١٦٩، و١٧٠-١٧٢)

٧٤- تدرج الحكومة دائماً قطاع التعليم ضمن أولوياتها. وبالتالي، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الهدف الرابع)، أي ضمان تعليم جيد للجميع على المستوى الابتدائي، نُفذت الإجراءات التالية: تصليح ١٤٠٩ فصلاً دراسياً وبناء ٧٥١٣ آخر لفائدة المدارس الابتدائية في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٧، وإعداد ١٢٦ ٢٤٩ ٥ كتاباً مدرسياً وتوزيعها على المدارس الابتدائية للبلاد.

٧٥- وفي إطار تسجيل الفتيات بالمدارس، نُظِّمت عدة حملات للإعلام والتعبئة الاجتماعية وتوعية الوالدين وواضعي السياسات وقادة الرأي بشأن مسألة تسجيل الفتيات والفتيان في المدارس. واتخذت إجراءات أخرى، مثل تخصيص جوائز تشجيعية لأفضل الفتيات، وتقديم الدعم للوالدين المعوزين لمساعدتهم على تحمل النفقات الدراسية لبنائهم، واعتماد النهج الجنساني في نظام التعليم، ومواصلة برنامج التوجيه، وتشجيع الفتيات على دراسة المواد العلمية، وتخفيف الأعباء المنزلية للفتيات الأمهات، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتيات. وتهدف هذه الإجراءات التي تنفذها الحكومة بالشراكة مع اليونيسيف ومشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل، في مكونه التعليمي (٢٠١٦-٢٠٢١)، إلى ضمان التعليم الجيد للجميع والقضاء على الفوارق بين الفتيات والفتيان. كما يجرب هذا المشروع، في مكونه التعليمي (٢٠١٦-٢٠٢١)، مُهجاً أخرى ستساهم في تحقيق أهداف القضاء على الفوارق بين الفتيات والفتيان. وتصدر الإشارة أيضاً إلى أنه يجري في سياق الخطة المؤقتة للتعليم في تشاد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ اتخاذ إجراءات لزيادة عدد المدرسين المدربين، وزيادة مرافق الاستقبال وتحسينها.

٣- مواصلة وتوسيع نطاق محو الأمية في المجتمعات الريفية (التوصيات ١٦٣، و١٦٥، و١٦٧، و١٦٨)

٧٦- لتعزيز برنامج محو الأمية، وضعت تشاد هيكلًا تربوياً يتألف من ثلاثة مستويات (المستوى ١، والمستوى ٢، ومستوى ما بعد ألفا) ويتكلف بإعداد كتب تعليمية لمحو الأمية. ويجري التعلم باستخدام ٣٧ لغة، بما فيها اللغات الرسمية. وإلى جانب هذا الهيكل الحكومي، تضع المنظمات الخاصة والدينية، مثل وحدة الاتصال والمعلومات للجمعيات النسائية، والرابطة التشادية لترجمة الإنجيل، ومعهد اللسانيات الصيفي الدولي بتشاد، وما إلى ذلك، برامج لمحو الأمية في المجتمعات الحضرية والريفية. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أُحصي ٢٣٥ ٢ مركزاً لمحو الأمية. ووضعت الحكومة، بالتعاون مع شركائها، عدة أنشطة ومشاريع لتشجيع محو الأمية. وهي تشمل الاحتفال باليوم الدولي لمحو الأمية في ٨ أيلول/سبتمبر من كل عام، والقيام، على امتداد أسبوع، بتنظيم الحملة السنوية لإعلام وتوعية المجتمعات المحلية وقادة الرأي والمنظمات غير الحكومية بشأن محو الأمية، وإنشاء صندوق دعم محو الأمية والتعليم الأساسي غير النظامي في عام ٢٠١٤، الذي بدأ تنفيذ أنشطته. وتنقذ بعض الأنشطة الرامية إلى محو الأمية في إطار مشاريع مثل مشروع دعم إصلاح قطاع التعليم الذي يدعم محو الأمية في صفوف السكان الريفيين، ولا سيما النساء، أو مشروع محو الأمية وتعلم الحرف الذي يتولى توفير التعليم غير النظامي ومحو الأمية.

٧٧- وأخيراً، قدمت الاستراتيجية المؤقتة للتعليم ومحو الأمية (الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧) دعماً كبيراً في مجالات محو الأمية وبناء الفصول الدراسية وتجهيزها (٣٠٥ ٣٩ فصلاً دراسياً)، وشراء الكتب المدرسية والوسائل التعليمية، وتعزيز قدرات نظام المعلومات والإدارة في ميدان التعليم ودعمه.

٤- تدريب وإعادة تدريب المعلمين لضمان تعليم جيد (التوصية ١٦٢)

- ٧٨- لبلوغ الهدف المتمثل في توفير تعليم جيد للجميع، قامت الحكومة بتدريب وإعادة تدريب ٣٨ ٩٠٥ معلماً ابتدائياً، بمن فيهم ٣١ ٧٩٤ رجلاً (٨١,٧ في المائة) و ٧ ١١١ امرأة (١٨,٣ في المائة) في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبعد ذلك، كفل مراقبة المعلمين وتقييمهم.
- ٧٩- وفي إطار مشروع دعم إصلاح قطاع التعليم، دُرِّب ٣ ٥٠٠ معلم مجتمعي من المستوى ١ في المدارس الوطنية للمعلمين ببونغور ولاي وبالا وكومرا في عام ٢٠١٧.
- ٨٠- وفي هذا الإطار بعينه، سيوظف ٤ ٥٠٠ معلم مجتمعي لتلقي التدريب في ٢٢ مدرسة من المدارس الوطنية للمعلمين خلال السنة ٢٠١٨-٢٠١٩ بغرض بلوغ العدد الإجمالي لـ ٩ ٠٠٠ معلّم مدرّج بفضل الدعم المالي المقدم من البنك الدولي.

دال- الحقوق المدنية والسياسية

١- تحسين الظروف المعيشية وإنهاء الاحتجاز التعسفي (التوصية ١٠٠)

- ٨١- تجدر الإشارة إلى أنه أحرز تقدم كبير في مكافحة الاحتجاز التعسفي منذ عقد الجولة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل الخاص بتشاد. ويقتضي قانون الإجراءات الجنائية الجديد وجود محام أو شخص آخر اعتباراً من مرحلة التحقيق الأولي، وهو شرط ضروري لعدم إعلان بطلان الإجراءات. ويتضمن هذا النص أيضاً أحكاماً جديدة بشأن الحبس الاحتياطي الذي تحدد مدته في ستة أشهر بالنسبة لجرائم القانون العام وفي عام واحد بالنسبة للحالات الجنائية.
- ٨٢- وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية، رفعت الحكومة الميزانية الخاصة بتغذية المحتجزين. واضطلعت وزارة العدل، بشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج الدعم الثاني، بعملية واسعة النطاق لتحسين أوضاع السجناء وأحوالهم المعيشية. واستثمرت الدولة في عام ٢٠١٤ مبلغاً مالياً كبيراً في تدريب موظفي إدارة السجون. وقد دُرِّبوا ونُشروا في عام ٢٠١٧ في مختلف مراكز الاحتجاز. وتجدر الإشارة إلى أن السجناء يوزعون حسب نوع الجنس والسن والمقاطعة. ويجري تنفيذ برنامج يرمي إلى إعادة الإدماج الاجتماعي للمحتجزين في مراكز الاحتجاز الاثني عشر لتشاد ويمول من برنامج الدعم الثاني بمبلغ يساوي ٢٠٠ مليون فرنك أفريقي.

٢- مواصلة الإصلاحات القضائية لمكافحة الإفلات من العقاب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

- ٨٣- في هذا السياق، أُحرز تقدم هائل منذ الجولة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل الخاص بتشاد، لا سيما سن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين اللذين يستوعبان الأحكام الرئيسية الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحرير حولية الإحصاءات القضائية الأولى بمساعدة من برنامج الدعم الثاني. وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، قامت العدالة التشادية بمحاكمة وإدانة ضباط سابقين في هيئة التوثيق والأمن ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في ظل حكم الرئيس السابق حسين هيري.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت وزارة العدل سياسة قطاعية ستلبي تطلّعات المواطنين فيما يتعلق بالوصول إلى القانون والعدالة.

٣- تعزيز نظام السجل المدني وتوسيع نطاقه لإتاحة إمكانية تسجيل المواليد (التوصيات ١٢٨، و١٣٠، و١٣٢، و١٣٣، و١٣٤، و١٣٥)

٨٤- وفقاً للقانون رقم 008/PR/2013 المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣ والمتعلق بتنظيم الأحوال المدنية في جمهورية تشاد، اتخذت الحكومة، بدعم من شركائها، تدابير شتى لتيسير إمكانية الوصول إلى إجراءات تسجيل سكان جميع مناطق البلد، بمن فيهم اللاجئون والنازحون. وتشمل هذه التدابير تدريب عدد كبير من ضباط وموظفي الأحوال المدنية وتزويد مخيمات اللاجئين بسجلات لتيسير تسجيل الأطفال اللاجئين. وتسلم شهادات الميلاد بالجمان للأطفال المسجلين في غضون شهر من تاريخ ولادتهم. وتنظم دورات لتدريب القادة المجتمعيين والدينيين وشيوخ القبائل، والمدرسين ومعلمي القرآن، وضباط الشرطة القضائية، ومسؤولي رابطات الشباب، على أهمية التسجيل المدني ولتوعيتهم بها.

هاء- حقوق الفئات الضعيفة (التوصيات ٤٥-٧١، و٩١-٩٢، و١٠٢-١٠٧، و١٠٩، و١١١، و١١٤-١٢٠، و١٧٤)

١- تعزيز حماية حقوق النساء والأطفال ومكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف ضد المرأة (التوصيات ٤٥-٧١، و٩١-٩٢، و١٤٦، و١٤٨-١٤٩، و١٠٧-١٠٢، و١٠٩، و١١١، و١١٤-١٢٠، و١٧٣)

٨٥- تعمل الحكومة منذ عام ٢٠١٤ لتعزيز حقوق المرأة والطفل طبقاً للدستور من خلال مادتيه ١٤ و١٩ اللتين تحظران جميع أشكال العنف ضد البشر بصفة عامة، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف ضد الأطفال والنساء بصفة خاصة. وسمح تنقيح قانون العقوبات بإدراج العقوبات المتصلة بأعمال العنف الجنساني لحماية النساء من هذه الأعمال. وتتناول المادتان ٣٤٩ و ٣٥٠ من قانون العقوبات جريمة الاعتصاب وتعاقبان عليها. وبالمثل، تنص المادة ٣١٨ من ذلك القانون على عقوبات شديدة فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأعمال العنف ضد الأطفال. ويعاقب القانون رقم 029/PR/2015 المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمتعلق بحظر زواج الأطفال على الزواج المبكر أو القسري. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز الأمر رقم 006/PR/2018 المؤرخ ٣٠ آذار/مارس النظام القائم في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

٨٦- وبالإضافة إلى الحلول التشريعية، اعتمدت الحكومة سياسة جنسانية وطنية واستراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنساني من أجل زيادة تكييف إجراءات تصديها لهذه الظاهرة المستمرة. كما قدمت حلولاً محددة للمشاكل التي تواجهها بعض المناطق حيث تنفشي هذه الممارسات. ولهذا الغرض، تنظم الحكومة سنوياً حملة توعية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وتكفل الخدمات المتخصصة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والهيئات الخاصة تلقي النساء ضحايا العنف الجنساني الرعاية المتعددة الأوجه عن طريق مراكز الإصغاء والمساعدة والعيادات ومراكز المساعدة القانونية. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ خارطة الطريق الرامية إلى

مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث سمح بعكس الاتجاه. فبينما تنخفض ممارسة ختان الإناث تزيد ممارسة طقوس التأهل دون اللجوء إليه.

٨٧- وفيما يتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، لا يوجد أي طفل جندي ضمن قوات الدفاع والأمن في تشاد. وللأسف، خلف ظهور الشبكة الإرهابية بوكو حرام ظاهرة جديدة تتمثل في الأطفال المفجرين الانتحاريين. وللقضاء على ذلك، وضعت تشاد وشركاؤها استراتيجية لتسريح هؤلاء الأطفال وجمعهم مع والديهم من خلال مراكز العبور المنشأة لهذا الغرض.

٢- حماية حقوق الأشخاص اللاجئين والمشردين (التوصيتان ١٠٢-١٧٤)

٨٨- تعتبر تشاد بلداً لاستقبال وحماية اللاجئين والمشردين. وهي تستقبل ٤٤٠ ٦١٩ لاجئاً و١٥٧ ٧٣٤ مشرداً، ومعظمهم من النساء والأطفال.

٨٩- ولمكافحة مختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات في مخيمات المشردين والمعادين في منطقة بحيرة تشاد، وضعت الحكومة تدابير لتنسيق الإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الوطنية لاستقبال اللاجئين وإعادة إدماجهم. كما أنشأت الحكومة مفرزة حماية اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني التي تكفل أمن المخيمات والمناطق المجاورة لها وكذا حماية أفواج اللاجئين العائدين إلى بلدانهم الأصل.

٩٠- وبالمثل، الحكومة بصدد وضع مشروع قانون يتعلق بوضع اللاجئين في تشاد.

٣- تشجيع مشاركة النساء في هيئات صنع القرار (التوصيات ١٤٦ و ١٤٨-١٤٩)

٩١- اعتمدت ٨ قرارات في المنتدى الوطني الشامل المعقود في آذار/مارس ٢٠١٨ بشأن النهوض بالمرأة، بما في ذلك حق المرأة في المشاركة في الشؤون العامة. وتطبيقاً لتلك القرارات، سُنَّ الأمر رقم 012/PR/2018 في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ لفرض حصة ٣٠ في المائة على الأقل من النساء في المناصب المسندة عن طريق التعيين أو الانتخاب.

٤- ضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

٩٢- يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يبلغ عددهم ١١٦ ٦٩١ ١ شخصاً من حماية حكومية خاصة. وفي تشاد، يكفل القانون رقم 07/PR/2007 المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٧ هذه الحماية. وتحتل الإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها لفائدتهم مكاناً مهماً في الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، اعتمد المنتدى الوطني الشامل المعقود في آذار/مارس ٢٠١٨ قرارات لفائدتهم. وتجدد الإشارة إلى أن تشاد صادقت على اتفاقية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وهو الإجراء الذي أكدّه مجلس الوزراء.

خامساً- التحديات التي تتطلب دعم المجتمع الدولي

٩٣- فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات، تعرب الحكومة عن استيائها من عددها الكبير. وبالمنظر إلى تلقي تشاد أكثر من مائة توصية فإنه كان من الصعب عملياً تنفيذها كاملة. كما أن هذه الصعوبة تعزى أيضاً عن عدم توفير تدريب للمديرين.

٩٤- ويجب تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم حكومة تشاد دعماً كبيراً من خلال تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية وأيضاً توفير المساعدة التقنية والمالية حتى يصبح مجال حقوق الإنسان ضمن أولوياتها لبلوغ الأهداف المتمثلة في الإدارة الرشيدة وتوطيد السلام والتعايش السلمي والأمن.

سادساً- أهداف الحكومة

٩٥- تسعى حكومة تشاد إلى تحقيق ما يلي:

- توطيد الديمقراطية والإدارة الرشيدة وتعزيز فعالية الدولة؛
- تعزيز جهود مكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي؛
- دعم ورصد الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- توطيد السلام والوحدة والمصالحة الوطنية؛
- مواصلة تنمية القطاع الريفي وضمان الأمن الغذائي والتغذوي؛
- المضي في تعزيز وحماية حقوق المرأة والشباب؛
- تعزيز حماية البيئة؛
- المضي في مكافحة الإرهاب.

سابعاً- انتظارات الحكومة من الشركاء

٩٦- بسبب ما تعانیه تشاد من محدودية في الموارد نتيجة أزمته الاقتصادية والمالية والتزامها بمكافحة الإرهاب، فإنها تطلب إلى شركائها أشكالا من الدعم الضروري بهدف:

- تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لوزارة العدل، المكلفة بحقوق الإنسان؛
- دعم وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان؛
- دعم وضع برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- تعزيز قدرات الحكومة في مجال قضاء الأحداث؛
- دعم الحكومة لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للحماية القضائية للمرأة.

ثامناً - الاستنتاج

٩٧- تعرب دولة تشاد عن امتنانها لمجلس حقوق الإنسان على إنشائه إجراء الاستعراض الدوري الشامل الذي يعزز تبادل الآراء بصورة دينامية وفعالة بما ساهم في تحسين حالة حقوق الإنسان عموماً. وتشهد الجهود التي تبذلها الحكومة على الصعيد التشريعي والمؤسسي، على النحو المحدد في هذا التقرير، على التزامها بمواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان.

٩٨- وعلى الرغم من وجود العديد من العقبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمالية التي غالباً ما تسفر عن الحد من هذه الجهود وتقويضها، تظل تشاد مستعدة للتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين الراغبين في مساعدتها في معركتها الطويلة الأجل هذه لتعزيز الكرامة الإنسانية وحمايتها.